اتهم الأسد بالتشبث بالسلطة «حتى آخر سوري»

تركي الفيصل: السعودية ستسعى إلى السلاح النووي إذا امتلكته إيران

| لندن - من إلياس نصرالله |

أحدث إعلان الأمير تركي الفيصل، عن احتمال سعي السعودية في المستقبل لامتلاك رؤوس نووية، ضجة واسعة في الأوساط السياسية الغربية التي رأت في هذا الإعلان تحولاً في سياسة المملكة والوضع الاستراتيجي في العالم وفي الشرق الأوسط وفي شكل خاص في منطقة الخليج.

ومع أن تركي الفيصل لا يشغل حالياً أي منصب رسمي، إلا أنه يتمتع بمكانة رفيعة في السعودية وعلى الساحة الدولية، من خلال عمله لسنين طويلة كرئيس لقلم الاستخبارات السعودي وسفير لبلاده في أهم سفارتين للسعودية في العالم وهما سفارتا لندن وواشنطن.

وكتبت صحيفة «الغارديان» أمس، أن تركي الفيصل زار أخيراً قاعدة مولسوورث التابعة لحلف شمال الأطلسي والتي ينحصر نشاطها في متابعة الوضع في حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط، وأبلغ مجموعة من المسؤولين الأميركيين والبريطانيين، أنه إذا تمكنت إيران من الحصول على أسلحة نووية، فإن الرياض لن تقف مكتوفة الأيدي وستسعى هي الأخرى إلى الحصول على أسلحة نووية. وأكد أن السعودية ترغب بأن «تكون الأمور بينها وبين أصدقائها في الغرب واضحة تماماً»، مستشهداً بقول لرئيس الوزراء البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية الذي قال للرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت انه ينبغي «ألا يكون بين البلدين أي شيء مخفي».

واكد أنه «ليس لدى السعودية ما تخفيه»، وبدأ في عرض «الرؤية الأمنية السعودية للعقد المقبل» الذي استغرق منه شرحها نحو نصف ساعة، وفقاً للصحيفة.

وقال الأمير تركي لمستمعيه «لا نقدر على العيش في وضع يكون فيه لدى إيران سلاح نووي من دون أن يكون مثله لدينا. هكذا بكل بساطة. فإذا إيران طوّرت سلاحاً نووياً، فسيكون ذلك غير مقبول من جانبنا وعليه ينبغي بنا أن نفعل مثلها».

ومع أن المتتبعين لهذا التطور يخشون من أن يؤدي سباق التسلح في الخليج إلى احتكاكات بين إيران والسعودية مستقبلاً، من شأنها أن تكون ذات عواقب وخيمة، في حال توافرت لدى الطرفين أسلحة نووية، إلا أن الأمير تركي أوضح أن الرياض ما زالت تأمل في زيادة الضغط الدولي على طهران لثنيها عن تطوير أسلحة نووية. واضاف أن «العقوبات الدولية ضد إيران فعلت مفعولها»، مؤكداً رفض السعودية لاستخدام القوة ضد إيران لمنعها من امتلاك السلاح الذري وقال ان «توجيه ضربة عسكرية لإيران سيأتي بنتائج عكسية».

وقال الامير تركي من ناحية ثانية، أن إيران تتدخل في المنطقة، خصوصا في العراق وسورية ولبنان والبحرين.

وعن الوضع في سورية، اكد أن «الرئيس السوري بشار الأسد سيتمسك بالسلطة حتى آخر سوري».

وأشار إلى خطورة الوضع في اليمن، وقال ان بعض المناطق النائية فيه أصبحت مرتعاً للإرهاب يفوق المناطق القبلية في باكستان.

وأكد أن السعودية ما زالت تعتبر نفسها «الزعيمة المميزة للعالم الإسلامي الواسع». وقال ان «الإسلام عموماً يلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على أمن السعودية» لسنين طويلة في المستقبل.

انتقدت الشرطة الدينية لاستهدافها المرأة

الأميرة السعودية بسمة: لا توجد دولة عربية محصنة ضد التغيير

لندن - رويترز - قالت أميرة سعودية، انه لا توجد دولة عربية محصنة ضد التغيير وان على الدول ان تعطي شعوبها الحريات قبل ان تجبر على ذلك.

واضافت الاميرة بسمة بنت سعود بن عبد العزيز، وهي ابنة شقيق الملك عبد الله بن عبدالعزيز للخدمة العربية في هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) الليلة قبل الماضية، «ليس أحد محصنا تجاه الرياح الموسمية الجغرافية التي تجتاح امتنا العربية. ومن يقول اننا محصنون فهم مخطئون».

وتابعت الاميرة بسمة ان عمل هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، تغير من هدفها الاصلي من منع الفساد الى ممارسة ضغوط على المجتمع خصوصا المرأة ما أوجد مجتمعا يعيش في خوف.

وقالت: «الجميع معرض والجميع يجب عليه الانتباه ويجب عليه ادراك انه يجب ان نفتح طاولة الحوار الوطني ولا ننتظر ان تصير التحديات كبيرة. فلنمنح الحريات قبل ان تصبح تحديات».

ويقوم أفراد هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) بدوريات في الشوارع لتطبيق مبدأ الفصل بين الجنسين.

لكن الاميرة بسمة قالت ان الهدف من هذه الهيئة تغير وانتقدتها لاستهدافها المرأة. وتابعت: «تأسست هذه الهيئة على عهد والدي رحمه الله الملك سعود بن عبد العزيز وكان سبب تأسيسها واهدافها هي نفسها التي أسسها الخليفة عمر بن الخطاب عليه السلام. فقد اسس لجنة الحسبة وكانت مهمتها ان تنهى عن المنكر وتأمر بالمعروف».

وتابعت: «المفهوم هنا تغير ما هو النهي عن المنكر وما هو الامر بالمعروف... على وقت الخليفة كانوا ينزلون الى الاسواق ويراقبون التجار ويراقبون الاسعار ويراقبون الرشاوى والفساد الاداري... وعندما اسسها الوالد رحمه الله فكانت هذه هي اهدافه وهي الرقابة على المجتمع المدني بحيث الرقابة التي تمكن المواطن ان يعيش عيشة كريمة محترمة من غير فساد وافساد ورشاوى».

واستطردت: «تحولت هذه بقدرة قادر الى ضغط اجتماعي هدفه الاول المرأة السعودية. فانشغلوا في وجهها وقفازيها والاختلاط. وانشغلوا في امور ادت الى عواقب وخيمة نراها الآن في مجتمعنا بحيث نحن أصبحنا مجتمعا نخاف».

ارتباك وتضارب داخل «إخوان» مصر اثر اعلان كلينتون عن «اتصالات محدودة» معهم

| القاهرة «الراي» |

اعلنت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون، امس، ان الولايات المتحدة «تواصل مقاربة اجراء اتصالات محدودة» مع جماعة «الاخوان المسلمين» في اطار العملية الانتقالية في مصر.

وقالت في تصريح صحافي في بودابست (ا ف ب) «مع تغير الخريطة السياسية في مصر، من مصلحة الولايات المتحدة اجراء حوار مع كل الاطراف التي تبدو مسالمة ولا تلجأ الى العنف».

واعتبرت كلينتون ردا على سؤال احد الصحافيين ان الامر لا يتعلق «بسياسة جديدة» بل بمبادرة «تم اعتمادها قبل خمس او ست سنوات»، وواشنطن «تستعيدها».

وكان وليام بيرنز احد معاوني كلينتون دعا الاربعاء السلطات بحزم الى قيادة «عملية سياسية منفتحة جامعة».

وبدا أن تصريح كلينتون وبيرنز، أحدث ارتباكا وتضاربا داخل الجماعة. ففي وقت أعلن الأمين العام لحزب «الحرية والعدالة» التابع لـ «الإخوان» محمد سعد الكتاتني، ترحيب الجماعة بأي اتصالات رسمية مع الولايات المتحدة كوسيلة لتوضيح رؤيتها، قال الأمين العام لـ «الإخوان» محمود حسين لـ «الراي»، ان «منهج الإخوان الثابت هو رفض أي حوار مباشر مع الولايات المتحدة وأوروبا أو غيرهما. ومن الواجب أن تكون الخارجية المصرية طرفا أصيلا في أي حوار من هذا النوع».

واضاف: «نحن لا نقبل أبدا الالتفاف على المؤسسات الشرعية الحاكمة في مصر».

ونفى حسين، نفيا قاطعا، وجود أي حوار بين الإدارة الأميركية وأي من الإدارات الغربية من جهة، و«الإخوان» من جهة أخرى.

وأشار إلى أن هناك وفودا برلمانية وإعلامية وباحثين أجانب يزورون مصر ويطلبون مقابلة وفود برلمانية مماثلة، وفي هذه الحالة يكون أعضاء الجماعة من البرلمانيين «السابقين» ضمن المجموعة المصرية. وسبق أن حدث ذلك مع مجموعة من أعضاء الكونغرس قبل ثورة 25 يناير.

وقال القيادي الإخواني جمال حشمت لـ «الراي»، ان «الإخوان أعلنوا من قبل أن شرط أي حوار مع أي حكومة أجنبية أيا كانت أن يكون من خلال وزارة الخارجية المصرية، وأي كلام خلاف هذا يكون عبثا».

واعلن الناطق باسم «الاخوان» محمود غزلان لـ «فرانس برس»: «نحن لا نوافق منذ فترة طويلة على سياسة الدعم الاميركية للحكام الديكتاتوريين على حساب الشعب في المنطقة» والولايات المتحدة «هي الدولة الغربية المكروهة اكثر لدى العرب لهذا السبب». لكنه قال انه «اذا ارادت الولايات المتحدة فعليها احترام قيمنا ودعم الحرية كما تقول انها ترغب في القيام به، فحينئذ ذلك لا يطرح لنا مشكلة».

وتابع انه حتى الان «لم تحصل اتصالات مباشرة بين الاخوان المسلمين والولايات المتحدة» موضحا انه منذ اطاحة الرئيس السابق حسني مبارك في 11 فبراير «لم يحصل لقاء، لا مباشر ولا غير مباشر».

لكنه أقر بحصول اتصالات في السابق مع نواب في الفترة التي كانت تملك فيها الجماعة كتلة برلمانية وبحضور نواب من تنظيمات اخرى.

رفض فلسطيني لتهديد «الشيوخ» الأميركي بوقف بعض المساعدات

إسرائيل تتأهب لمواجهة «انتفاضة» في الضفة وتجري تنسيقا مع واشنطن لاستئناف المفاوضات

| القدس - من زكي أبوالحلاوة ومحمد أبوخضير |

أجرى الجيش الإسرائيلي تدريبات على مواجهة انتفاضة جديدة في الضفة الغربية، قد تندلع في أعقاب سعي الفلسطينيين الى الحصول على اعتراف أحادي الجانب بدولتهم المستقبلة المرتقبة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل.

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول في الجيش (وكالات)، إن «اندلاع احتجاج سلمي بمشاركة 4 آلاف شخص، أو أكثر، وتوجههم إلى نقطة تفتيش أو مستوطنة، خصوصا إذا لم تردعهم الشرطة الفلسطينية، سيكون امرا خارج نطاق السيطرة».

ونقلت الصحيفة عن مسؤول آخر في الجيش إن بلاده «إذا ماقدر لنا مواجهة احتجاجات مماثلة لما حدث في مصر وتونس، فلن نقدر على ان نفعل شيئا».

من ناحيتها، ذكرت صحيفة «يديعوت احرنوت»، امس، أنه، ثمة نقاشات بين ممثلي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس باراك اوباما لإيجاد تسوية بديلة لاستئناف المفاوضات في المنطقة.

وأوضحت أن «الجانبين يبحثان مخططا ومسلكا لإحياء مسار المفاوضات، ويدفع الدول الأوروبية للضغط على الفلسطينيين للنزول عن الشجرة والتنازل عن نيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية».

وقال مسؤولون سياسيون ان «أطقما إسرائيلية وأميركية تواصل جهودها لإيجاد صيغة تسمح بتجديد مسار السلام».

ووصل المحامي اسحق مولخو المبعوث الخاص لنتنياهو، اول من امس، سرا الى واشنطن لاجراء محادثات مع كبار المسؤولين في البيت الابيض.

○ أمن «حماس» يعتقل «عميلا كبيرا» لإسرائيل في غزة

بدورها، ذكرت صحيفة «معاريف» على موقعها الالكتروني أن أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست تعرضوا لاهانة قاسية عندما كانوا ضيوفا في باريس لدى أعضاء كبار من مجلس الشيوخ الفرنسي، إلا أن اللقاء «الودي» تحول إلى لقاء «متوتر ومحرج» بعدما فاجأتهم إحدى أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي بكلمات قاسية ضد إسرائيل.

من ناحيته، قلل نائب وزير الخارجية البريطاني اليستر بيرت، الذي يزور إسرائيل، امس، من أهمية المسعى الفلسطيني للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة. وقال إنه «يفضل التركيز على محاولات استئناف المفاوضات».

وقال لإذاعة الجيش إن «العالم لن يتغير كثيرا في اليوم الذي يلي الإعلان» عن اعتراف بدولة فلسطينية. واعتبر أنه «من الأفضل الآن التركيز على محاولة العودة إلى المفاوضات».

الى ذلك، رفض نمر حماد، المستشار السياسي لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، امس، قرار الكونغرس الاميركي وقف بعض المساعدات للفلسطينيين اذا استمروا في السعي للحصول على الاعتراف بدولتهم في الامم المتحدة، ورأى فيه «محاولة جديدة للضغط على الفلسطينيين وانحيازا لاسرائيل».

وقال: «هذه محاولة جديدة للضغط علينا من قبل الكونغرس وهو انحياز اعمى لصالح اسرائيل».

من ناحية ثانية، تعرضت سفينة ايرلندية تابعة لـ «اسطول الحرية» الى غزة للتخريب في مرفا غوجيك التركي، حسب اللجنة الايرلندية المالكة للسفينة التي اعلنت، امس، ان اسرائيل «المشتبه فيه الرئيسي» في القضية.

وصرحت اللجنة في بيان ان اسرائيل يجب ان ينظر اليها على انها المشتبه فيه الرئيسي في هذا التخريب المحترف».

من جانب ثان، ذكر «مجد الامني» الالكتروني القريب من الاوساط الامنية في غزة ان الاجهزة الامنية في الحكومة المقالة اعتقلت «عميلا كبيرا» للاستخبارات الاسرائيلية في غزة.

وتابع ان اجهزة الامن في غزة اعتقلت «عميلا كبيرا» لم تذكر اسمه لكنها اشارت اليه ب رمز (س و) «قبل مدة قصيرة» لم تحددها.

وشارك عشرات الفلسطينيين، امس، في اعتصام احتجاجي في غزة، دعت له حركة «الجهاد الإسلامي» تضامنا مع رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح الذي اعتقلته السلطات البريطانية، اول من امس.

الى ذلك، قال مسؤولون إسرائيليون إن السلطات المصرية ستطلق المشتبه فيه بالتجسس لصالح إسرائيل إيلان غرابل خلال يومين في أعقاب تقدم في الاتصالات.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، امس، عن مسؤولين إسرائيليين مطلعين على الاتصالات في هذا الشأن إنه «من الجائز أن يتم إطلاق غرابل خلال اليومين المقبلين».

ضابط إسرائيلي سابق: سلاح الجو لن يردع إيران

تل أبيب - يو يو بي أي - أكد قائد سلاح البحرية الإسرائيلي السابق اللواء أبراهام بوتسر أنه «ليس بمقدور سلاح الجو الإسرائيلي توجيه ضربة لإيران وعرقلة برنامجها النووي»، لكنه رأى أن الغواصات التي بإمكانها إطلاق صواريخ تحمل رؤوسا متفجرة نووية قادرة على القيام بـ «ردع استراتيجي» في هذا السياق.

واعرب لصحيفة «هآرتس» عن تخوفه من أن يكون قادة سلاح الجو أقنعوا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع ايهود باراك بقدرة السلاح على تنفيذ هجوم ضد المنشآت النووية الإيرانية وتحقيق النجاح المطلوب من هجوم كهذا».

وقال: «أخشى أن يكون سلاح الجو أقنع القيادة السياسية بأن هجوما ضد إيران ممكن وسيحقق النتائج، وإذا صدقت مخاوفي فإن هذا وهم خطير».

تتمات

القرار الاتهامي

الغالبية السنية احتفاء بـ «أول غيث» العدالة، ومشاعر «اللامبالاة» في المناطق ذات الغالبية الشيعية «وكأن شيئاً لم يكن» مع «القرار المسيّس»، باغت القرار الاتهامي حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لحظة إقرارها البيان الوزاري متضمناً بنداً «ملتبساً» حيال المحكمة الدولية والتعاون معها.

ومن غير المستبعد ان تكون بيروت بعد خروجها من وهلة «الصدمة الاولى» للقرار الاتهامي امام معركة سياسية قاسية، جنباً الى جنب، مع مهلة الـ 30 يوماً لتسليم لبنان المتهمين الأربعة في جريمة اغتيال الحريري، والذين كان «حزب الله» قطع الطريق على اي امكانية لتوقيفهم حين أعلن امينه العام السيد حسن نصرالله قبل أشهر «ان اليد التي تمتد الى اي من أفراد حزب الله ستُقطع».

ولم يشأ «حزب الله» التعليق على القرار الاتهامي ومضمونه. فوزيره في الحكومة محمد فنيش قال للصحافيين: «لا أعلق على شيء لم اقرأه». ومن المستبعد صدور اي موقف علني للحزب، اقله في الساعات المقبلة.

غير ان الاوساط القريبة من «حزب الله» اعتبرت «ان ليس في الامر ما هو جديد وسبق للحزب ان قال بأنه غير معني بالمحكمة الدولية وكل ما يتصل بها بعدما تأكد تسييسها».

وتوقفت هذه الاوساط عند توقيت صدور القرار الاتهامي مع «أول خطوة عمل لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، بعدما نجح الأخير في تشكيل حكومة بثقل سني وفي رعاية الاتفاق على بيان وزاري متوازن».

وذهبت بعض الاوساط في «محيط» الحزب الى القول «انه لو سلمنا جدلاً بمسؤولية حزب الله عن اغتيال الحريري فإن مصطفى بدر الدين لم يكن في موقع المسؤولية في العام 2005».

وذكرت المعلومات في بيروت ان لبنان تسلم الجزء اللبناني من القرار الاتهامي المؤلف من نحو 140 صفحة فولسكاب، في الوقت الذي أشارت تقارير الى ان المحكمة ستبلغ الى دمشق اسماء المتهمين السوريين في جريمة الاغتيال.

وقالت اوساط واسعة الاطلاع في بيروت لـ «الراي» انه اذا كان في امكان «حزب الله» ادارة ظهره للقرار الاتهامي وإنكار وجود المتهمين لديه، فإن سورية كدولة لن يكون في وسعها التصرف كذلك.

ولم تستبعد هذه الاوساط ان يفضي القرار الاتهامي في نهاية المطاف الى الذهاب بسورية الى مجلس الامن الدولي فتنجح المحكمة الدولية حيث فشلت محاولات استصدار قرار ضدها على خلفية قمع التظاهرات بسبب تلويح روسيا بـ «الفيتو».

وتوقعت دوائر غربية في بيروت ان يكون القرار الاتهامي «صلباً» بالنظر الى ما اكتُشف اخيراً من اختراق استخباراتي لـ «حزب الله» وعلى مستويات مهمة.

ومساء امس، صدر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بيان اعلن ان قاضي الإجراءات التمهيدية صدّق في 28 يونيو قرار الاتهام في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري وآخرين، وأحيل هذا القرار مرفقًا بمذكرة (مذكرات) توقيف إلى السلطات اللبنانية في 30 يونيو.

وشرح البيان ان تصديق قرار الاتهام «يعني أن القاضي فرانسين مقتنعٌ بوجود أدلّةٍ أوليّةٍ كافية للانتقال الى المحاكمة في هذه القضية. إلا أن ذلك ليس حكما بالإدانة، ويُعتبر أي متهم بريئًا حتى تثبت إدانته في المحاكمة».

وتابع: «في الوقت الحاضر، ليس للمحكمة أي تعليق على هوية الشخص أو الأشخاص المذكورين في قرار الاتهام. وقد قرر القاضي فرانسين الإبقاء على سرّية قرار الاتهام لمساعدة السلطات اللبنانية على الوفاء بالتزامها توقيف المتهمين».

ولفت الى أن «نصوص قرار مجلس الأمن 1757 ومرفقاته واضحة في شأن الخطوات التي ينبغي للسلطات اللبنانية اتخاذها، بما فيها تبليغ قرار الاتهام إلى المتهم أو المتهمين، وتوقيفهم، واحتجازهم، ونقلهم إلى عهدة المحكمة». وقال: «وفق قواعد الإجراءات والإثبات في المحكمة، ينبغي للسلطات اللبنانية أن تحيط المحكمة علما بالتدابير التي اتخذتها لتوقيف المتهمين، وذلك في مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها قرار الاتهام».

وذكّر بان بلمار اودع لدى المحكمة قرار اتهام في 17 يونيو 2011 كي ينظر فيه القاضي فرانسين، ثم عدّله المدّعي العام ثلاث مرّات في 11 مارس، و6 مايو، و10 يونيو 2011 (وقدّم التعديل بناءً على طلب قاضي الإجراءات التمهيدية).

وقد تضمّن القرار المصادَق عليه (من فرانسين) اربعة أسماء لأفراد من «حزب الله» صدرت بحقهم مذكرات توقيف يتعيّن على لبنان إبلاغهم بها خلال شهر، وهؤلاء هم: مصطفى بدر الدين (معروف بـ سامي عيسى)، سليم العياش الملقب بـ «أبو سليم»، أسد صبرا وحسن العنيسي (المعروف باسم حسن عيسي).

وبدر الدين، هو عضو المجلس الجهادي في «حزب الله»، وصهره قائد العمليات العسكرية في «حزب الله» عماد مغنية الذي اغتيل في دمشق في فبراير 2008 والذي قيل ان بدر الدين تولى منصبه.

وبحسب مذكرة التوقيف، فان بدر الدين من مواليد 1961، سجل 341 الغبيري وقد «خطط وأشرف على تنفيذ عملية اغتيال الرئيس الحريري» وهو «المشرف العام على هذه العملية».

ومعلوم ان مصطفى بدر الدين الملقب بـ «الياس صعب» متهم بالاشتراك بتفجير السفارتين الأميركية والفرنسية في الكويت بالثمانينات، وكان مسجوناً فيها لسنوات قبل ان يهرب اثناء الغزو العراقي للكويت عام 1990. وقد تمحورت كل مطالب خاطفي الطائرتين الكويتيتين كاظمة والجابرية في الثمانينات حول طلب رئيسي واحد هو الافراج عنه.

وكان عماد مغنية اتُهم بتنفيذ هاتين العمليتين، وهو الأمر الذي أثير بعد اغتياله واثار ضجة كبيرة ما زال صداها يتردد حتى الآن في الكويت في ما سمي بـ «قضية التأبين».

اما سليم جميل العياش فهو من مواليد 1963، سجل 197، حاروف جنوب لبنان، وهو متطوّع في الدفاع المدني ومنتم الى حزب الله ويحمل الجنسية الأميركية. وبحسب مذكرة التوقيف، فإن العياش هو المسؤول عن الخلية التي نفذت عملية اغتيال الحريري، وشارك في عملية التنفيذ.

وقد نقل موقع «جنوبية» «أنّ العياش كان متطوعاً ومسؤولاً في الدفاع المدني بالنبطية في ثمانينات القرن الماضي، وانتقل بعد انتهاء الحرب من النبطية و«اختفى»، كما يختفي المسؤولون في «حزب الله» ويعيشون حياة التخفي والصعاب».

وأضاف الموقع: «بعد العام 2005 اختفى العياش نهائيا، حتى الذين يعرفونه وعائلته ما عادوا يرونه، ولا أحد كان يعرف أين هو، فهو إما خارج الأراضي اللبنانية أو مختفٍ في لبنان». وتابع: «عياش لديه منزل على أطراف بلدة حاروف من جهة بلدة تول. وهو ليس شخصية قيادية عسكريا، بل هو كادر أمني لا مسؤوليات كبيرة أو أساسية يحملها، بل هو من المنفذين لا من المقرّرين في الحزب، ومن وحدة خاصة وسرية غير معلنة في الحزب».

وفي اول تعليق له على صدور القرار الاتهامي، خاطب رئيس الوزراء السابق سعد الحريري اللبنانيين بكلمات مؤثّرة، فوصف هذه المناسبة بانها «لحظة تاريخية مميزة في حياة لبنان السياسية والقضائية والامنية والاخلاقية» جاءت «بعد أعوام طويلة من الصبر والانتظار والكفاح الوطني المتواصل».

الحريري الذي «أطلّ» في رسالة مكتوبة من خارج لبنان شاعراً «بنبضات قلبي، تعانق قلوب كل اللبنانيين، الذين دافعوا عن قضية العدالة، ورفضوا المساومة على دم الشهداء»، لم يتوانَ عن التوجّه الى الحكومة الجديدة محدداً خريطة طريق عمل قوى «14 آذار» في ملاقاة القرار الاتهامي وسلوك الوزارة حياله، اذ اعلن ان هذه الحكومة «مدعوة سياسياً ووطنياً وقانونياً وأخلاقياً الى تنفيذ التزامات لبنان تجاه المحكمة الخاصة بلبنان، فلا حجة لاحد في الهروب من هذه المسؤولية»، لافتاً الى «ان المسؤولية تفرض على الجميع الامتناع عن التشويش على مسار العدالة، وان نجعل من الاعلان عن صدور القرار الاتهامي، فرصة لقيام الدولة اللبنانية بمسؤولياتها، والتزام الحكومة اللبنانية بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية وعدم التهرب من ملاحقة المتهَمين وتسليمهم الى العدالة التي هي ضمانة الديموقراطية والاستقرار»، وطالباً «بكل تواضع ألا يضع أحد إرادتنا موضع شك ولا قرار اللبنانيين المثابرة على إحقاق الحق في الاغتيالات التي طالت كل شهداء ثورة الأرز، وأن يتأكد الجميع أن التهويل والتخويف لن ينفعا في كسر هذه الإرادة».

في المقابل، حاول الرئيس نجيب ميقاتي استيعاب «التحدي» الذي باغت حكومته التي «انفجر» القرار الاتهامي بين يديها، فأعلن «ان الحكومة ستتابع المراحل التي ستلي صدور القرار وما يترتب عليها من نتائج، وستلتزم العمل على كل ما من شأنه تجسيد الإرادة الوطنية الجامعة التي تضمن منعة لبنان وقوته»، مشيراً الى ان «تأكيد الوفاء لرفيق الحريري يكون بالتمسك بمعرفة الحقيقة بهدف احقاق الحق والمحافظة على الثوابت الوطنية وفي مقدمها وحدة اللبنانيين وسلمية صيغة العيش المشترك».

الطبطبائي: القرار الاتهامي

الطائرة (الجابرية) ومحاولات تفجير بعض السفارات».

وتابع الطبطبائي: «هذا الحزب يدفع اليوم فواتير تمويل ودعم هذه الدول له من خلال تنفيذ أجندتها بالمنطقة، ويسعى الى تغطية نشاطه بمحاولة ادعاء مقاومة اسرائيل لتحسين صورته واخفاء دوره الحقيقي، الذي كشفه بشكل جلي القرار الاتهامي للمحكمة الدولية».

وتمنى الطبطبائي ان يترتب على هذا القرار «تحقيق العدالة والا يضيع دم الرئيس الحريري هدراً، وأن يتم اقتصاص الحق ممن ساهموا في اغتياله».

العجيري: غرة رمضان

أكثر من 50 كيلومترا في الساعة، موضحا: «تعودنا في مثل هذه الأيام ان تشتد الرياح الشمالية الغربية والتي نسميها محليا رياح البوارح والتي تثير معها الأتربة والغبار من الصحراء الواقعة بين العراق والسعودية والاردن، وهذا ليس أمرا مستغربا على أهل الكويت».

«السكنية» تضع

تبلغ الخمسة آلاف ضرورة أن تكون عملية بيع المنزل قبل صدور القرار من مجلس ادارة المؤسسة بشهرين تقريبا، وأن يكون سجلها العقاري خاليا من شراء أي منزل أو عقار أثناء عملية بيعه عقاره السابق، كي لا تمنح فرصة الاتجار بالعقارات وهي أصلا غير مستحقة للرعاية السكنية من الدولة.

ومن الاشتراطات أيضا وجود أسرة للمتقدم للتأكد من أنه في حاجة فعلا الى مسكن يؤويه وأسرته.

وكان مجلس ادارة «السكنية» وافق على قرار دراسة إعادة قيد من باع منزله أو عقاره بعد حصوله على قرض من بنك التسليف، لكن عملية وضع لائحة القرار تباطأت.

«الكهرباء»: المخزون

من المخزون الاستراتيجي للمياه.

وبينت المصادر ان الوزارة خصصت مبلغ 800 الف دينار من ميزانيتها للانفاق على المشروع، الذي جاء ضمن الخطة التنموية للدولة، كأحد المشاريع الداعمة للسياسات التي توليها الدولة اهتماما واسعا.

وفي موازاة ذلك، تدرس الوزارة حاليا جملة مشاريع لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي، بهدف زيادة انتاجية محطات تقطير المياه لمواكبة الزيادة السكانية المرتفعة التي تشهدها البلاد والوفاء بمتطلبات التنمية في البلاد.

واوضحت مصادر في الوزارة ان من بين المشاريع الخاصة بتحلية المياه والتي تضمنتها خطة الوزارة للعام 2011 - 2012 انشاء وحدة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي مع معدات قلوية المياه في محطة الزور الجنوبية بكلفة اجمالية تبلغ 80 مليون دينار خصصت لها الوزارة مبلغ 11.6 مليون دينار مدرجة على ميزانية العام الحالي للبدء في التنفيذ بعد الانتهاء من عملية الطرح التي من المقرر ان تتم من خلال لجنة المناقصات المركزية.

واوضحت المصادر ان المشروع سيتم من خلال ثلاث مراحل تنفيذية، حيث سيتم تنفيذ اقل من 20 في المئة من الانشاءات ثم تنفيذ من 20 في المئة الى 40 في المئة من الانشاءات ومن ثم تنفيذ 40 في المئة الى 60 في المئة من الانشاءات الخاصة بالمشروع.

وبينت المصادر ان الوزارة تعتزم انشاء وحدة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي لزيادة قلوية المياه المنتجة من محطة الشويخ لرفع انتاج محطات تقطير المياه بكلفة اجمالية تقدر بـ 92 مليون دينار تم تخصيص مبلغ 26 مليونا للانفاق على المشروع من خلال الميزانية الجديدة للوزارة.